مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٠٨**

الأربعاء ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٧/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاسينوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	غابون	السيد ميسون
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٧.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أود أن أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/202، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا ونيجيريا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/182، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة من الممثل الدائم لنيجيريا إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٧٥ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): عندما دعا مؤتمر القمة العادي التاسع والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجلس الأمن للعودة إلى النظر في الحالة في كوت ديفوار، فعل ذلك استجابة للحالة السياسية والأمنية والإنسانية التي تتدهور بسرعة في ذلك البلد.

وتشير التقارير التي تلقيناها من عدة مصادر، بما في ذلك تقارير مكتب منسق الشؤون الإنسانية، إلى أن ما لا يخطر ببال يحدث أمام أعيننا. إن السلام الهش الذي أرساه اتفاق واغادوغو قبل أربعة أعوام فحسب يتلاشى بسرعة من خلال مظاهر القتل والاغتصاب وتدمير الممتلكات. ويجري تلقين الأفكار إلى الميليشيا الغاضبة والشباب وتدريبهم وتسليحهم ونشرهم للبحث عن أهداف مدنية وإلحاق الضرر بها، عن طريق استخدام الأسلحة الثقيلة والمتفجرات على نحو متزايد.

إن الأكثر تضررا هم الأكثر ضعفا – النساء والأطفال الذين لم يرتكبوا جرما سوى محاولة أن يحيوا حياة عادية. إن المدنيين لا يعانون فحسب من الهجمات العشوائية بل هناك أيضا أدلة متزايدة على استهدافهم تحديدا. إن هذه الأعمال الشنيعة تنتهك القانون الإنساني الدولي. وكون أن العنف بدأ يسلك مسلكا عرقيا وطائفيا لإشارة على خطر الانتكاس إلى حالة الحرب الأهلية مؤخرا في كوت ديفوار.

ويقع على عاتق الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بصفتهم أصحاب مصلحة في مستقبل كوت ديفوار، التزام أدبي وقانوني. ولذلك لا يسعنا أن نكون جزءا من هذا التدهور الشديد. إن النتيجة الحتمية لهذه الانتكاسة هي تعريض منطقة غرب

أفريقيا دون الإقليمية للخطر. وهذا يحدث بالفعل، إذ بدأ المدنيون يلجأون إلى ليبريا وغانا وبلدان مجاورة أخرى. لا ينبغي التقليل من شأن الأعباء الإضافية على عاتق هذه المجتمعات كما أن خطر تسرب الصراع واقع ملموس.

وفضلا عن ذلك، هناك أدلة على شن هجمات على الرعايا الأجانب، بما في ذلك هجمات محددة الأهداف على من ينتمون إلى دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لا مجال للشك في أن هذه الحالة مسؤولية عالمية جماعية. ويجب أن نتصرف الآن.

لا شك في أن الحالة الراهنة هي نتيجة رفض السيد لوران غباغبو التخلي عن السلطة للرئيس الحسن واتارا. هذا غير مقبول. إن تصلب السيد غباغبو يهدد بإدخال بلده، الذي كان ذات يوم منارة المنطقة دون الإقليمية، في حرب أهلية دامية وطويلة الأمد. لقد حان الوقت فعلا لترجمة كلمات البيانات الرئاسية لمجلس الأمن المؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير و ٣ آذار/مارس و ١١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى إجراءات ملموسة.

واستجابة للظروف الآخذة في التطور بسرعة، يعزز هذا القرار تلك الجزاءات المفروضة بالفعل، كجزء من نهج تدريجي، اتفقنا جميعا عليه، لتسوية الصراع. ونيجيريا واثقة من أن القرار يعزز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لحماية الإيفواريين الإيفواريين وتوفير الحيز اللازم للعملية والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى للعمل بدون عراقيل.

إن التدابير المحددة الأهداف ضد السيد غباغبو ومعاونيه المقربين ستكمل وتعزز الإجراءات الدولية التي حدت من سبل وصوله إلى حسابات وموارد كوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، أعربنا بالفعل في المجلس عن دعمنا للجهود السياسية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمحاورون الآخرون. إن هذه الاستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية يمكن أن تتيح المجال لانتقال سلمي للسلطة.

إن الإجراء الجماعي الذي اتخذناه اليوم باتخاذ هذا القرار خطوة مهمة صوب حماية المدنيين العزل، في كوت ديفوار، بما في ذلك النساء والأطفال الذين يتحملون وطأة الهجمات الوحشية.

لقد أدى الجمود السياسي في كوت ديفوار إلى انعدام الحكم الفعال، وفي الواقع، إن القلاقل تخرج عن نطاق السيطرة. ويوفر هذا القرار فرصة لوقف مد الصراع في كوت ديفوار، ومن المهم أن نكفل جميعا الوفاء بالتطلعات الصحيحة للشعب الإيفواري في نهاية المطاف.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يساور الهند شديد القلق حيال الحالة السائدة في كوت ديفوار منذ الانتخابات الرئاسية في العام الماضي. لقد رأينا دوما أنه على الطرفين في كوت ديفوار ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام نتيجة الانتخابات. وحثثنا الطرفين على كفالة ألا يكون هناك عنف، لأنه يضر رفاه الشعب الإيفواري، ويصرف النظر عن المهمة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والانسجام الاجتماعي والمصالحة الوطنية.

وخلال الأشهر الثلاث الماضية، أيدنا كل الجهود الرامية إلى تسوية المشكلة الراهنة سلميا وعن طريق الحوار. وتحقيقا لتلك الغاية، أيدنا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لإيجاد حل سياسي يؤدي إلى استعادة الديمقراطية وإرادة الشعب الإيفواري في أقرب وقت ممكن. وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، صوتنا لصالح القرار الذي اتخذ اليوم.

ونريد أن نسجل رسميا أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ينبغي أن يستمدوا ولايتهم من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لا يمكن جعلهم أدوات لتغيير النظام.

وبناء عليه، ينبغي لعملية الأمم المتحدة في كوت

ديفوار ألا تصبح طرفا في الجمود السياسي الإيفواري. كما ينبغي للعملية ألا تتورط في حرب أهلية، بل ينبغي لها أن تنفذ ولايتها بحياد مع كفالة سلامة وأمن حفظة السلام والمدنيين. وفي هذا السياق، فقد أحطنا علماً بإطلاق النار على طائرة مروحية تابعة لعملية الأمم المتحدة من جانب القوات الجمهورية في كوت ديفوار يوم أمس، ٢٩ آذار/مارس. وندعو جميع الأطراف إلى احترام الحياد العسكري لعملية الأمم المتحدة.

لقد استمع المجلس إلى العديد من الادعاءات بشأن جرائم خطيرة ارتكبت ضد المدنيين في كوت ديفوار. وينبغي ألا يكون هناك افتراض مسبق بشأن طابع هذه الجرائم المزعومة. ويتعين أن تحقق الهيئات الوطنية المختصة في كل ادعاء على أساس كل حالة على حده وأن يجري اتخاذ أي إجراءات أخرى وفقا للقوانين ذات الصلة.

ونود أيضا أن نسجل في المحضر قلقنا المتزايد إزاء الميل إلى التعجّل في عملية اتخاذ القرارات. ونعتقد بضرورة أن يكون هناك وقت كاف للمداولات والمشاورات مع جميع البلدان المعنية. ففي حالات مثل تلك المتعلقة بالقرار الراهن، من الضروري التشاور أولا مع البلدان المساهمة بقوات بشأن ولاية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذه المشاورات ضرورية ليس لاتخاذ قرارات تتسم بالحصافة فحسب، بل للتنفيذ الفعال للولاية أيضا.

ونريد أن نؤكد مجدداً إلى أن الهند ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية. ومن بين أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٩٢، لا يوجد سوى ١١٤ دولة عضوا في المحكمة الجنائية الدولية. ويوجد خمسة من الأعضاء الـ ١٥ في مجلس الأمن، بمن فيهم ثلاثة من الأعضاء الدائمين، ليسوا أطرافا في نظام روما الأساسي. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن هناك أحكاماً قانونية واضحة بشأن الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. وهناك أيضا مبادئ توجيهية بشأن الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي للقبول بممارسة الولاية القضائية من جانب المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي التقيد بهذه الأحكام والمبادئ التوجيهية بدون استثناء. ومما تجدر الإشارة إليه أن القرار ١٩٧٥ (٢٠١١) لا يتضمن ولايةً تجيز لمجلس الأمن إحالة الحالة في كوت ديفوار إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق العميق إزاء تدهور الحالة في كوت ديفوار، البلد الشقيق الذي كان دائما منارة للاستقرار والازدهار في غرب أفريقيا وأفريقيا ككل. وتعتقد جنوب أفريقيا بوجوب أن يستمر الاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، في السعي لإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة الراهنة في كوت ديفوار، التي تتزلق الآن بسرعة إلى حرب أهلية. والحل السياسي الهادف إلى استعادة المصالحة الوطنية والوحدة والديمقراطية والحكم الرشيد هو النهج الوحيد المستدام الذي من شأنه أن يكفل الاستقرار على المدى الطويل في كوت ديفوار.

وفي ذلك الصدد، أقر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في مؤتمر قمته المعقود في ١٠ آذار/مارس، توصيات فريقه الرفيع المستوى المعني بإيجاد حل سياسي شامل للأزمة في كوت ديفوار. وأكد الاتحاد الإفريقي اعترافه بانتخاب السيد الحسن واتارا رئيسا لجمهورية كوت ديفوار. وتود جنوب أفريقيا أن تحث رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة جهوده لتعيين ممثل سامٍ تتمثل ولايته في تنفيذ حل سياسي شامل وإكمال عملية إيجاد مخرج من الأزمة.

ولا يزال العنف العشوائي في جميع أنحاء البلد يتسبب في معاناة إنسانية لا توصف، وتنتج عنها عواقب إقليمية

خطيرة. إن قتل المدنيين بدم بارد، والتهديد وأعمال التخويف، فضلا عن العدد المتزايد من اللاجئين، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان للمدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى وضع حد لكل لهذه الانتهاكات، وتجنب المزيد من تصعيد الأعمال العدائية.

لقد صوتت جنوب أفريقيا مؤيدةً للقرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، لأنه يتماشى تماما مع خارطة الطريق التي حددها الاتحاد الأفريقي، وتدعو إلى وضع حد للأعمال العدائية، وإلى حماية المدنيين، وتدعو الأطراف إلى تنفيذ خارطة الطريق السياسية التي وضعها الفريق الرفيع المستوى. بالإضافة إلى ذلك، يعزز القرار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من خلال السماح لها، في حدود قدراتها ومنطقة انتشارها، بأن تقوم بحماية المدنيين الواقعين تحت التهديد الوشيك بالعنف الجسدي، مع توخيها التراهة في تنفيذ ولايتها.

ونحث الطرفين على الامتثال لأحكام القرار الذي اتخذ للتو، وأن يسعيا، من خلال الأفعال، إلى إيجاد حل سياسي مستدام يأخذ بعين الاعتبار إرادة جميع الإيفواريين. فاستمرار العنف يزيد من تفاقم عدم الاستقرار في كوت ديفوار ومنطقة غرب أفريقيا ككل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): تتابع البرازيل بقلق بالغ تدهور الحالة في كوت ديفوار. إن تصاعد العنف في أنحاء البلد وازدياد انتهاكات حقوق الإنسان هي نتائج غير مقبولة لصراعٍ طال أمده. ونحن نؤيد إرسال رسالة واضحة من مجلس الأمن مفادها أن جميع أعمال العنف يجب أن تتوقف فورا.

وتدين البرازيل بشدة جميع أشكال العنف ضد المدنيين، بغض النظر عن مصدره. ونحث جميع الإيفواريين على التحلي بضبط النفس. ويجب على كلا الطرفين أن يحترما سلطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وينبغي أن يكون موظفوها قادرين على الوفاء بولاية العملية بدون أن يتعرضوا للتهديد، أو الهجوم أو لتقييد حركتهم. وينبغي للعملية أثناء تنفيذها لولايتها في حماية المدنيين، أن تتوخى الحذر والتراهة، حتى لا تصبح طرفا في الصراع.

وتظل البرازيل تدعم بقوة قيام عملية سياسية تسعى إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية للأزمة، مع مراعاة إرادة شعب كوت ديفوار كما أظهرتها الانتخابات الأخيرة. وتستحق جهود الاتحاد الأفريقي والأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى في هذا الصدد دعمنا القوي. وبهذا المعنى، فإن مما يشجعنا أن القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، الذي تم اتخاذه اليوم، يتضمن أحكاما تؤكد على ضرورة مواصلة السعي لإيجاد حل سياسي يحافظ على الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار ويعزز المصالحة الدائمة بين جميع الإفواريين. وينبغي أن يكون منع كوت ديفوار من الوقوع من جديد في الصراع أولوية قصوى للمجلس أكثر من أي وقت مضى.

السيد مسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر وفدي فرنسا ونيجيريا على تقديمهما القرار ١٩٧٥ (٢٠١١).

لقد سعت غابون دائما إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في كوت ديفوار. وأذكر أنه في أعقاب الانتخابات التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أيدت غابون موقف المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الاعتراف بالسيد الحسن واتارا رئيسا لكوت ديفوار. وخلال أزمة ما بعد الانتخابات، دعمت غابون جميع المبادرات الهادفة إلى تشجيع الحوار من أجل التوصل إلى حل دائم وسلمي للأزمة.

ولا يزال تصاعد العنف والهجمات على السكان المدنيين تشكل مصدر قلق كبير لنا. وندين بشدة كل أعمال

العنف هذه، وبخاصة استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين. ويذكر وفدي بأنه، عندما تم اتخاذ القرار ١٩٦٢ (٢٠١٠) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعربت غابون عن استعدادها لتأييد اتخاذ تدابير أكثر حزما، بما في ذلك فرض جزاءات تستهدف الذين كانوا يهددون السلام والمصالحة الوطنية، ويشككون في نتائج الانتخابات الرئاسية، ويعوقون مهام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويرتكبون انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وكان دافعنا الأكبر إلى التصويت اليوم مؤيدين للقرار ١٩٧٥ (٢٠١١) هو حماية السكان المدنيين. وغابون مقتنعة بأن جميع التدابير الواردة في القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم بتوافق الآراء ستساعد على تحسين حماية المدنيين وتهيئة ظروف مواتية لتحسين الحالة الإنسانية، التي تسببت بالفعل في مصاعب لبلدان المنطقة وهددت استقرارها.

وأخيرا، وبينما نرحب بتوافق الآراء في مجلس الأمن، فإن وفد بلدي يود أيضا أن يشير إلى أن التدابير الواردة في القرار ينتظر أن تسفر عن نتيجة سياسية شاملة تصون السلام والديمقراطية وتقود تعمير البلد وتعزز المصالحة بين جميع الإيفواريين.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ هذا القرار القوي بالإجماع بعد ظهر اليوم. وقد اجتمع المجلس في مناسبات عدة في محاولة لإيجاد نهاية سلمية للأزمة المستمرة. وأدنا العنف بشدة. ودعونا الرئيس السابق غباغبو إلى التنحي لكي يتسنى للرئيس واتارا ممارسة الحكم، باعتباره الرئيس المنتخب حسب الأصول لكوت ديفوار. وأكدنا دعمنا لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وولايتها المتمثلة في حماية المدنيين. واعتمدنا جزاءات محددة الهدف ضد من يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن عرقلة السلام.

وهذا القرار يبعث برسالة قوية مفادها أنه ينبغي للسيد غباغبو وأتباعه نبذ العنف على الفور واحترام إرادة الشعب الإيفواري. وبينما يستمر العنف، تقف كوت ديفوار عند مفترق طرق. ويمكن للسيد غباغبو وأنصاره الاستمرار في التشبث بالسلطة، وهو ما لن يؤدي سوى إلى جرح وقتل المزيد من المدنيين الأبرياء والمزيد من العزلة الدبلوماسية والاقتصادية، أو يمكن للسيد غباغبو وأتباعه نبذ العنف في نهاية المطاف واحترام إرادة الشعب الإيفواري. وإذا وقع الاختيار على ذلك المسار، فإن الإيفواريين سيتمكنون من استعادة بلدهم وإعادة بناء الاقتصاد المفعم بالحيوية الذي كان يوما مثار إعجاب الجميع في أفريقيا.

والولايات المتحدة تحث بقوة مجلس الأمن على دعم الرئيس واتارا والتعاون معه في جهوده من أجل بناء مستقبل يعمه السلام والازدهار لجميع الإيفواريين – مستقبل مبني على الحكم الشامل للجميع وإعادة التوحيد والمصالحة. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتفادي العنف ضد المدنيين. لقد آن الأوان الآن لكي يسير جميع الإيفواريين في درب السلام وأن يتحدوا في إعادة بناء كوت ديفوار ليتسنى للأجيال المقبلة التمتع بالاستقرار والازدهار الذي يستحقه جميع الإيفواريين.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا أيضا باتخاذ هذا القرار بالإجماع ونود أن نشكر فرنسا ونيجيريا على مبادرتهما.

إن الحالة الأمنية المتدهورة سريعا في كوت ديفوار تثير الجزع بشدة. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الأنباء عن تصاعد القتال والعنف ضد المدنيين، وكذلك إزاء التسليح والتجنيد، بما في ذلك تجنيد مرتزقة. إن كوت ديفوار على

شفا حرب أهلية شاملة. وباتخاذ هذا القرار اليوم، فإن المجلس يظهر استعداده للعمل في مواجهة الحالة الأمنية المتدهورة في الميدان.

وبهذا القرار، يبعث المجلس برسالة قوية وعاجلة إلى لوران غباغبو وأعوانه مفادها أن الوقت قد حان للتنحي من أجل منع وقوع المزيد من أعمال العنف والسماح ببدء عملية سياسية ينتظر أن تسفر عن تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية في البلد. وألمانيا تؤيد تماما هذا القرار الذي يحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحيلولة دون الانتكاس إلى الحرب الأهلية.

ونشيد بما تقوم به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونشجع بعثة حفظ السلام على الاستفادة الكاملة من ولايتها، التي أسندها مجلس الأمن إليها، لضمان حماية المدنيين الذين يواجهون خطر العنف البدني الوشيك، وذلك في حدود قدراتها. كما نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد الهجمات وأعمال العنف المرتكبة ليس ضد المدنيين فحسب، ولكن أيضا ضد موظفي الأمم المتحدة. ويجب تقديم من يرتكبون هذه الأعمال إلى العدالة الوطنية والدولية، بما في ذلك وحسب مقتضى الحال، إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وينبغي عدم اعتبار قرار اليوم بديلا عن بدء عملية سياسية. ونحن نرحب بقوة بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لإيجاد حل سياسي للأزمة بالتنسيق مع مجلس الأمن. ونشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية على مضاعفة جهودهما لإيجاد حل سياسي دائم.

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المتردية للمشردين واللاجئين في كوت ديفوار والدول المجاورة، ولا سيما في ليبريا. ونتطلع إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي سيعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان، وكذلك إلى التقارير عن الحالة الإنسانية.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): إن التدهور المتزايد في الحالة في كوت ديفوار يثير الجزع، وكذلك الطريقة المهينة التي يتجاهل بها السيد غباغبو نداءات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية في أفريقيا. ونشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال. وذلك أمر يستوجب إدانتنا دون أي تحفظ. وهذا هو السبب في إعادة تأكيدنا على المسؤولية الأساسية لكوت ديفوار عن حماية جميع الأشخاص على أرضها. ونأمل أن تتمكن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الإسهام في حماية السكان المدنيين وحقوقهم، وذلك في جو من الحيادية.

وتعتقد كولومبيا أن المجلس يؤكد مجددا وبشكل قاطع، باتخاذه هذا القرار، تصميمه على محاسبة من يعرقلون عملية السلام والمصالحة ويحرضون على الكراهية والعنف. ومن ثم، فقد صوتنا مؤيدين له. والجزاءات المفروضة على الأفراد الذين عينهم المجلس ينبغي أن تُنفذ، والمجتمع الدولي مُطالب بأن يضمن تنفيذها بصورة كاملة وفعالة.

ويود وفد بلدي أن يشدد على إلحاحية وضع نهاية فورية لهذا العنف. ونحن مقتنعون بضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة من أجل احترام إرادة شعب كوت ديفوار وتعزيز السلام والمصالحة بين جميع الإيفواريين.

ونؤكد من جديد أن إيجاد حل للأزمة يتطلب الاعتراف بنتائج الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويرفض وفد بلدي قرار السيد غباغبو بتجاهل اقتراح الحل السياسي الذي طرحه الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. ونحثه على التخلي عن السلطة فورا.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يبعث هذا القرار المتخذ بالإجماع برسالة هامة بشأن العزيمة القوية للمجتمع الدولي لرؤية حل سريع للأزمة السياسية في كوت ديفوار. وهو يستجيب لحالة عاجلة. والأحداث تتلاحق في الميدان. والحالة الأمنية تواصل تدهورها. ووضع المدنيين يدعو إلى القلق بشكل متزايد. وأود أن ألقي الضوء على أربع نقاط رئيسية في القرار.

أولا، يدين القرار العنف في كوت ديفوار ويدعو إلى تنفيذ حل سياسي.

ثانيا، يدعو صراحة السيد غباغبو إلى التنحي للتمكين من إيجاد هذا الحل ويدعو جميع مؤسسات الدولة الإيفوارية، بما فيها قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، إلى الخضوع للسلطة التي خولها الشعب الإيفواري للرئيس واتارا.

ثالثا، يستهدف القرار تحديدا السيد غباغبو والمقربين منه بجزاءات مالية وإجراءات حظر على السفر. وتدعم هذه التدابير جهود الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل سياسي وتستجيب للنداءات التي وجهتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مجلس الأمن في بيانها المؤرخ ٢٤ آذار/مارس. وتؤيد المملكة المتحدة الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لتنفيذ عملية نقل السلطة سلميا وتجنب العنف.

رابعا، إن القرار يعزز أيضا إجراءات حماية المدنيين. وهو لا يغير الولاية القوية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي بموجبها مأذون للعملية بالفعل استخدام جميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين، ولكنه يؤكد مجددا على دور عملية الأمم المتحدة في حماية المدنيين وعلى دورها في منع استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين. ويؤكد أيضا أهمية حماية المدنيين من جانب جميع الأطراف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي الممثل الدائم للصين.

صوتت الصين مؤيدة لقرار مجلس الأمن ١٩٧٥ (٢٠١١) الذي تم اتخاذه للتو. وتشعر الصين بالقلق البالغ إزاء التدهور المستمر في الحالة الأمنية في كوت ديفوار. وندعو جميع الأطراف الإيفوارية إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والمواجهات المسلحة، والسعي إلى تسوية خلافاتها من خلال الحوار والمشاورات.

ونحن نعتقد أن الأزمة الناجمة عن الانتخابات في كوت ديفوار يجب أن تعالج من خلال الوسائل السلمية. ونحن نقدر وندعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد تسوية سياسية للأزمة.

ونحن ندعو جميع الأطراف الإيفوارية لإظهار تعاونها الفعال والشامل. موقف الصين بشأن المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. وترى الصين دائما أنه ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التقيد الصارم بمبدأ الحياد. ونأمل أن تفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بولايتها بصورة شاملة وبطريقة صارمة، وأن تساعد على تسوية الأزمة سلميا في كوت ديفوار، وأن تتجنب الدخول كطرف في الصراع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): إن حماية السكان المدنيين في كوت ديفوار، التي تعيش تحت التهديد، مقرونة بتدهور الأوضاع الإنسانية التي اتسمت ملامحها بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، لا تزال تمثل مسألة مثيرة للقلق البالغ لرئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة الحسن واتارا ولحكومته.

المجتمع الدولي، شأنه شأن حكومة كوت ديفوار، لا يمكن أن يبقى صامتا. يجب علينا أن نجد الوسائل اللازمة

لحماية السكان المدنيين وإيصال الإغاثة الإنسانية وتقديم المساعدة للضحايا.

لقد دعا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفرض جزاءات تستهدف الرئيس المنتهية ولايته – الذي يرفض تسليم السلطة سلميا – وأعوانه. وفيما بعد، في آخر بيان لي أدليت به أمام مجلس الأمن (انظرS/PV.6506)، سعى وفدي إلى اعتماد تدابير قوية ورادعة لمنع استخدام العنف ضد المدنيين الأبرياء، ولاستعادة السلام والأمن الدائمين في كوت ديفوار.

وقد استجاب مجلس الأمن للتو استجابة قوية لمخاوفنا من خلال اتخاذ القرار ١٩٧٥ (٢٠١١) الذي ينطوي على عدد من الأهداف. الهدف الأول هو تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في مجال حماية المدنيين. والثاني هو فرض جزاءات ضد الأفراد الإيفواريين الذين يرفضون الاعتراف بنتائج الاقتراع ويقومون أيضاً بالتحريض على الكراهية والعنف. والهدف الثالث هو منع استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين. ويتصل الهدف الرابع باحتمال إحالة الحالة إلى المؤسسات القانونية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، بهدف ملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار. ويتمثل الهدف الخامس في طلب رحيل السيد غباغبو. وأخيرا، الهدف السادس هو التثبيت الفعلي للرئيس الشرعي لجمهورية كوت ديفوار، الحسن واتارا، لممارسة مهامه كاملة.

وفي ذلك الصدد، تود حكومتي أن تشيد بمجلس الأمن لإحساسه بالمسؤولية. إن المجلس قد أثبت، باتخاذه مثل هذه التدابير، التي تعزز، في المقام الأول، قدرات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إحساسه باستغاثات السكان المدنيين الذين يعيشون في كوت ديفوار ويتعرضون حالياً للتهديد.

وتعترف حكومتي بالعمل المتميز الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة وتود أن تجدد إشادتها به. ونؤكد مرة أخرى أننا نعتزم ألا ندخر أي جهد لكفالة قيام العملية بالوفاء بولايتها في أفضل الظروف الممكنة. علاوة على ذلك، يؤكد وفدي مجدداً قبول الحكومة الشرعية في كوت ديفوار بإعطاء الإذن بوجود العملية في أراضي كوت ديفوار. ولهذا السبب تدين حكومتي أي هجوم، بغض النظر عن طابعه، ضد العملية. كما نود أن نقدم تأكيداتنا بأن تدابير ملموسة ستتخذ بهدف أن يحال إلى العدالة أي فرد – سواءً كان إيفوارياً أو غير إيفواري – تثبت إدانته بالهجوم ليس فقط على عملية الأمم المتحدة وموظفيها بل أيضاً على أي فرد يعيش في أراضي كوت ديفوار.

وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يقول إن قوات جمهورية كوت ديفوار لم تتورط بأي شكل في إطلاق أعيرة نارية على طائرة الهليكوبتر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

إن حوادث العنف التي تلت الانتخابات، وحصدت أرواح ٨٦٠ حتى ٢٣ آذار/مارس وفقا للأرقام التي قدمتها الوحدة الطبية والاجتماعية التابعة لتجمع الهوفتيين من أجل الديمقراطية والسلام، شوهت بلدنا الجميل. ومن المهم، اليوم وقف دوامة العنف في كوت ديفوار وإعلان نهاية للإفلات من العقاب. ويود الإيفواريون استعادة السلام واحترام الحياة البشرية. إن التضحيات المؤلمة جدا التي قدمها السكان المدنيون الشجعان خلال هذه الأزمة التي تلت الانتخابات ليست سوى انعكاس لتوقهم الشديد للديمقراطية وممارسة حقوقهم الأساسية واحترام حقوق الإنسان في المجتمع الإيفواري. تلك هي أولويتنا. ومن نفس المنطلق، ناشد

الرئيس الحسن واتارا في الكلمة التي وجهها إلى الأمة في ١٥ آذار/مارس، كل الإيفواريين المصالحة وإعادة بناء كوت ديفوار في سلام بالحوار والحب والإخاء.

وانتظارا لإنشاء حكومة وحدة وطنية، ستكون أهم مهامها المصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الدفاع، وضعت حكومة كوت ديفوار للتو برنامج طوارئ رئاسيا بتمويل قدره ٩٧ مليون دولار. وهدف البرنامج هو أن يلبي، بأسرع ما يمكن، الاحتياجات الماسة للسكان النابعة الناجمة عن الأزمة. ويركز البرنامج على توزيع مياه الشرب والتعليم والكهرباء ومكافحة الظروف المعيشية غير الصحية.

إن الرئيس الحسن واتارا بصفته تلميذا مخلصا للرئيس السابق الراحل فيلكس هوفويت بواغني، رجل سلام وحوار. إنه يود توحيد جميع بنات وأبناء كوت ديفوار ليعيشوا معا، ويعيدوا بناء بلدهم سوية. ولذلك يود وفدي أن يؤكد هنا مجددا رغبة الرئيس واتارا التعاون بصورة تامة وبحسن نية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار أي عملية للحوار البناء الذي يهدف إلى إعادة السلام الدائم والأمن في كوت ديفوار.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.